بين التنازعِ والاشتغالِ
وجوهُ التناسبِ وغاياتُ المطالبِ

إعداد

شيماء محمَّد توفيق مُلَّا حُسين

أستاذ مساعد في قسم اللغة والنحو والصرف
كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى

• **الملخص:**

يعالج هذا البحث موضوع «بين التنازع والاشتغال وجوه التناسب وغايات المطالب»، وهو موضوعٌ وظيفيٌّ منبثقٌ عن موضوع العمل والتعدِّي، اختلفت فيه مذاهب النحويين وآراؤهم. ومن أهم أهداف البحث: استقصاء سبل إنصاف مواقف النحاة مما ورد من شواهد التنازع والاشتغال، وإثبات تكوين باب التنازع وباب الاشتغال جانباً مكمِّلاً لجوانب التقعيد التقليبي لتراكيب العربية. وجدوى دراسة مسائل التنازع والاشتغال، واقتراح ما يعين على دراستها على نحوٍ أفضل. وقد استخدمت الباحثة فيه المنهج الوصفيَّ التحليليَّ، مستفيدةً من معطيات الدراسة النحوية الأصيلة. وقد قسمت الدراسة إلى مباحث أربعة: أولها: عن التوافقات الشرطية وما قيست عليه، والفروق الجوهرية وما بنيت عليه «في البابين». ثانيها: خروجهم على شروطهم «في البابين» أسبابه الحقيقية، ومبرراته التفسيرية. ثالثها: في بناء البابين على نصف الحقيقة، المعتمد والمنهج، مآخذ وتقويم. رابعها: التنازع والاشتغال في أبواب النحو، المكانة والموقف. ثم جاءت خاتمة البحث. ومن أهم النتائج فيه: إنصاف مواقف النحاة ممَّا ورد من شواهد البابين، وبيان كيفية إكمال باب التنازع وباب الاشتغال لجوانب التقعيد التقليبي التركيبي، وإيضاح جدوى دراسة مسائل البابين. ومن أهم التوصيات: دراسة مسائل البابين وفق ضوابط اصطلاحية أدق، وطرائق تفصيلية أوضح.

الكلمات المفتاحية: التنازع، الاشتغال، التقعيد، النحو العربي.

*****

المقدمة

لما كان النحو في تأسيسه قائماً على التصور التقليبي للتراكيب، في مقابل قيام المعجم على التصور التقليبي للمباني المفردة، كان الاشتغال الوجه الثاني للتنازع من وجوه عدَّةٍ للتركيب في العربية، كما جاءت عن العرب سليقةً، وكما عدَّها النحاة وقعدوا لها تقنيناً وضبطاً.

وكانت محاورُ التناسبِ بينَ التنازعِ والاشتغالِ متعلقةً بقضية القياسِ التدويريِّ في التقعيدِ لمسائلِ النحوِ العربيِّ بعضها على بعض، وأعني بالقياس التدويريّ ما يُشترط في التركيبِ حالة كونه مبدوءاً به، ليطبق على ما هو مثله مختوماً به.

ولما بين التنازع والاشتغالِ من ترابطٍ من حيثياتٍ عدة، كان بحثنا هذا مبيناً ذلك الترابط في توافقاته المسوقة واردةً عن العربِ على الكثير والقليل، ومشروطةً من قبل النحاة على الضبط والتعليل، موضحاً ما بين الموضوعين من فروق لُبابية، وإن كانت تلتقي نهايات أطرافها كنقاط تقارب وتشابه، وكان ذلك في مبحثه الأول من مباحثه الأربعة.

ثم لما وجدناه في أبواب النحو كافةً من بدئها بمسألةٍ هي الأصل فيها، ثم خروجها عليها إلى ما ينساق فيها، إلى ما يمكن درجه تحتها، ثم إلى ما يحتمل كونه منها، كان خروجهم على ما اشترطوه في البابين «التنازع والاشتغال»، إضافة إلى ما يهيمن على نحونا العربي ألا وهو ظاهرة التخصيص، والتي يخصَّص فيها كلُّ معمولٍ بالعامل فيه، كان الخلاف في العامل في المشتغل عنه والمتنازع عليه. ثم لما يقوم عليه النحو من تطبيقٍ لما يشترط فيما يبدأ به على ما يختتم به كان لخروجهم على ما شرطوا في البابين أسبابٌ حقيقيةٌ ومبرراتها التفسيرية، وكان هذا مبحثه الثاني.

هذا وقد عُلِم ما بُني عليه التقعيد النحويُّ للغة، وهو التصور التكميليُّ للوارد على ما تُصوِّر غيرَ كاملٍ؛ لذا فإنَّا قد عرَّجنا على هذا الجانب منهجاً وضوابط كمآخذَ وتقويمات لها، وكان ذلك في المبحث الثالث.

ثم لمّا امتاز به البابان (التنازع والاشتغال) من تشابك القواعد وتداخل التقارير وتخالف الآراء على رغم بناء الكل في البابين في الأعم الأغلب أساساً على الجواز كان قولنا في مكانتهما، وموقفنا من تلك المكانة؛ جنوحاً إلى الإنصاف وحياداً عن الميل، وكان ذلك في مبحثه الرابع.

وكانت هذه الدراسة بذلكم تبياناً لأهمية البابين (التنازع والاشتغال)؛ بنقض مذهب القائلين بهامشيتهما. وإثباتاً لمكانة كلٍّ منهما بتشكيلهما أوجهاً تقليبيةً لأوجه التراكيب في العربية، لها دلالتها الخاصة، ومراداتها المقصودة. وإيضاحاً لكون أساليب التنازع والاشتغال الأوجه العكسية للتراكيب الابتدائية والتوكيدية. وبياناً للترابط بين البابين، بإيضاح أوجه الائتلاف بينهما. وتجليةً للاختلاف بين البابين بإيضاح الفروق اللبابيَّة بينهما. ودعوةً لدراسة مسائل البابين وفق ضوابط اصطلاحية أدق، وطرائق تفصيلية أوضح. ومتبعين المنهج الاستقرائيَّ الاستنتاجيَّ؛ توصُّلاً للنتائج لا من جهة نظر القدماء فحسب، وإنما من وجهة نظرنا نحن، مما تمليه الشواهد الواردة، وتدلل عليه الآراء الرائدة.

وقد جاءت هذه الدراسة امتداداً لدراساتٍ سابقة تناولت موضوعات التنازع والاشتغال، منها:

- سلام (د. ليلى السيد). ظاهرتا الاشتغال والتنازع في النحو العربي - شبكة الفصيح - ٢٠٠٥م.
- عضيمة (محمد). دراسة التنازع - جمهرة العلوم - ٢٠١١م.
- التكريتي (الشيخ عبدالكريم). توضيح قطر الندى - مكتبة أمين - كركوك - ٢٠١٢م.
- الخنين (د. سعود). الإضمار في أسلوب التنازع بين السماع والقياس - مجلة العلوم العربية - العدد ٣٢ - ٢٠١٤م.

- عبدالمجيد (د. أبو سعيد). قضية التنازع في الاستعمال اللغوي - مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية - ٢٠١٧م.
- اشتيه (حفظي حافظ). أسلوب التنازع في النحو العربي نقد وبناء - حوليات آداب عين شمس - مجلد ٤٦ - ٢٠١٨م.

المبحث الأول:

التوافقات الشرطية وما قيست عليه، والفروق الجوهرية وما بنيت عليه «في البابين»[1]:

أولها:

اشتراطهم في الاشتغال وجوبَ حذف العامل في المعمول المصدَّر به؛ منعاً للجمع بين العوض والمعوض عنه، أو التفسير والمفسَّر[2] «فذلك الاسم السابق ينصب بفعلٍ لا يظهر، موافق للمشغول معنىً»[3]. وإنْ كان مخالفاً، من قبل الكسائي القائل بكونه المتصل بضميره على إلغاء ذلك الضمير[4]، وهو مردودٌ بأنَّ الأسماء لا تُلغى بعد اتصالها بالعوامل[5].

واشتراطهم في التنازع مقابلِه وجوبَ الإضمار في العامل الثاني - مهملاً - لئلّا يعمل أكثر من عامل في المظهر المتأخر[6]. «فللواحد منهما العمل»[7] وهو معارضٌ من قبل الكوفيين؛ لئلَّا يضمر قبل الإظهار؛ فيعود الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبةً[8].

---

(١) الكلام في هذا مبسوطٌ في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف (بين النحويين البصريين والكوفيين)، لأبي البركات بن الأنباري، ط ب (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ)، م: ١٣ و ١/ ٨٣: ٩٦.

(٢) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، ط١ (بيروت: المكتبة العصرية،١٤٠٧هـ)، ٢ – ٥١٨.

(٣) ينظر: محمد بن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبدالمنعم هريدي، ط١ (مكة المكرمة: مركز البحث العلمي، ١٤٠٢هـ)، ٢-٦١٤.

(٤) ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك لألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف البقاعي، ط ب (دمشق، دار الفكر، ت ب)، ٢-١٤٣.

(٥) ينظر: ابن عقيل شرح الألفية، ٢- ٥١٩.

(٦) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط ب (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ)، ٢ – ١٠٣.

(٧) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢-٦٤٤.

(٨) ينظر: بهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد بركات، ط١، (دمشق: دار الفكر، ١٤٠٠هـ)، ١ – ٤٥٢.

ثانيها:

أنْ يكون المشغول عنه والمتنازع عليه منصوباً، متقدِّماً في الأوَّل متأخِّراً في الثاني.(١) وإنْ تُجُوز بعدُ؛ فأدخل المرفوع - على الفاعلية - فيهما، والمجرورَ «في التنازع»(٢). ومع هذا فإنَّ من النحاة من تمسَّك به فأخرج ما عدا عنه(٣).

ثالثها:

اشتراطهم تصديرَ المعمول في الاشتغال(٤)، وتأخُّره في التنازع(٥)؛ «فلا يقع التنازع في معمول مقدّم، نحو: أيهم ضربت وأكرمت، أو شتمته؛ لأنَّ الثاني لم يأتِ إلا بعد أنْ أخذ الأول معموله المتقدم عليه»(٦). لئلا يصير بدلاً مؤكداً في الأول، ومبتدأً به، أو مفعولاً به مقدَّماً في الثاني(٧).

ففي التنازع إنْ قلنا في نحو: ضربتُ وأهنتُ زيداً: زيداً ضربتُ وأهنتُ صار مفعولاً به مقدماً، وإنْ قلتُ في نحو: قام وقعد عمرٌو: عمرٌو قام وقعد صار متبدأً به.

وفي الاشتغال إنْ قلنا في نحو: زيداً ضربته: ضربتُه زيداً، صار بدلاً مؤكداً.

---

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب محمد، ط١ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ)، ٤- ٢١٣٩.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٣، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ)، ١ - ٧٦، ٧٨.

(٣) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤ - ٢١٣٩.

(٤) ينظر: ابن عصفور، المقرب، تحقيق: عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، ط١، (بغداد: رئاسة ديون الأوقاف، ١٩٧٧م)، ١٣٠. أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤-٢١٦١.

(٥) ينظر: محمد بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد عيون السود، ط١، (الرياض: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ)، ١١٥. خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح بمضمون التوضيح في النحو، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ)، ١-٤٧٩.

(٦) الأزهري، شرح التصريح، ١-٤٧٩.

(٧) ينظر رضي الدين، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق: د. يوسف عمر، ط ب (ليبيا: جامعة قار يونس، ١٩٧٥م)، ١٧٧.

ولو أننا قلنا في صورةٍ من صور التنازع نحو: أهنته وضربتُ زيداً: زيداً ضربتُه وأهنتُ، كنا جعلناها اشتغالاً.

ثم في صورةٍ من صوره «رفع المتنازع عليه» نحو: أكرمني وأكرمتُ زيدٌ: زيدٌ أكرمني وأكرمتُ؛ أتينا بها ابتدائيةً.

رابعها:

في كلا البابين الخلاف في العامل في الظاهر، مبدوءاً به في الاشتغال، ومختوماً به في التنازع[1].

خامسها:

اشتراطهم الرابط في البابين، على أنْ يكون - في التنازع - عاطفاً «الواو»، أو دخول ثاني العاملين تحت أولهما: جواباً عن سؤالٍ مترتبٍ عليه، أو إعمالاً للأوَّل فيه[2]، وعلى أنْ يكون الرابط في الاشتغال عملَ المشغولِ في ضمير المتقدِّم أو سببيِّه[3]؛ ليعود عليه آخذاً بزمام السياق.

سادسها:

في أنَّ منشأ الخلاف في مسائل البابين ظاهرة التعدُّد[4]، تعدُّد العوامل الظاهرة في التنازع، وتعدُّد المعمولات في الاشتغال إظهاراً وإضماراً.

سابعها:

في أنَّ مكمن الاختلاف بينهما «الإضمار» وجوداً في الاشتغال، وغياباً أو وجوداً في التنازع. ففي الاشتغال كان نصبَ العامل لضمير المشغول عنه أو

(١) ينظر المرجع السابق.

(٢) ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك**، ٢-١٦٤ و ١٦٥.

(٣) ينظر المرجع السابق.

(٤) وهي الظاهرة اللغوية السائدة في التراث اللغوي العربي. ينظر: أ .د. محمد عبد الدايم، **النظرية اللغوية في التراث العربي**، ط١ (القاهرة: دار السلام، ٢٠٠٦م)، ٩١.

لسببيه. وفي التنازع كان خلو العوامل السابقة على المعمول من ضمير، أو اشتمال أحدها عليه.

ثامنها:

في أنَّه - في مسائل البابين - لا يُرتضى القولُ بإعمالِ الواحد في ظاهرٍ وضميره على السَّواء، ولا القولُ بإعمال الجمع في واحدٍ ظاهرٍ على السواء[1].

تاسعها:

في أنَّ الأصل في إعراب الظاهر في مسائل البابين الجواز[2]، ثم الخلاف بعدُ على العامل في المتقدم - في

الاشتغال - آلظّاهر بعده الناصب لضميره أو سببيِّه، أم آخر مقدَّرٌ قبله حذفُه وجوباً، من لفظ ومعنى المذكور، أو من معناه فحسب[3]. وفي التنازع على العامل في المتأخِّر الأوَّل والثاني مضمرٌ فيه، أم الثاني والأوَّل مضمرٌ فيه[4].

وعن الفوارق، وإنْ كانت تلتقي نهاياتُ أطرافها كنقاط تشابهٍ نقول:

أولاً:

في التنازع تتوالى العوامل سابقةً على المعمول الظاهر حقيقةً[5]، مضمراً في أحدها، أوْ لا، فيلجأ إلى الإضمار إلا في واحدٍ منها، سعياً للتخصيص، أما في الاشتغال فيلجأ إلى حصر المعمول المتقدم بين عاملين، أحدهما عاملٌ في ضميره على الحقيقة، والآخر مقدَّرٌ متصوَّرٌ عمله فيه، وكذلك هو سعيٌ للتخصيص.

---

(١) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢٠-٦١٥. رضي الدين، شرح الكافية، ١-١٧٩.

(٢) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤-٢١٣٩. الأزهري، شرح التصريح، ١-٤٨٣.

(٣) ينظر: رضي الدين، شرح الكافية، ١-٤٣٨.

(٤) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ١-٨٦. جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط ب، (مصر: المكتبة التوفيقية، ت ب)، ٣-١٢٤.

(٥) ينظر: محمد السليلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق: الشريف عبدالله البركاتي، ط١، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ)، ١-٤٤٦. السيوطي، همع الهوامع، ١-١٢٤.

ثانياً:

وفي التنازع نجد أنَّ المختلف فيه لدى النحاة مقطوعٌ بحكمه في الشاهد، وذلك أنَّ المعمول يقطع إعرابه بالعامل فيه، حيث إنَّ الشواهد المسوقة للاستدلال بها على أحد المذهبين ظاهرٌ فيها ما أعمل، وبمجموعها يتحصَّل جوازُ الأمرين «إجماعاً»، إلّا في حال واحدة وهي توجُّه كلا العاملين إليه دون إضمارٍ في أيٍّ منهما لخلوهما من الضمير، وطلبهما المظهر على السواء[1].

وفي مقابل أنَّنا في الاشتغال نجد المشغول عنه - وإن كان ظاهر الإعراب - مختلفاً في العامل فيه، أالظاهر أم المقدّر حذفه[2]. بمعنى تصوُّر مشكلٍ في السياق؛ استدعاه تشابك القواعد في التنازع، وتداخلها في الاشتغال.

ثالثاً:

في التنازع، العوامل هي الموجودة، والتخيّر بينها لإعماله في المظهر هو المشكل، أمَّا في الاشتغال فالمعمولات هي الموجودة، والتخيُّر لها منها لإعماله فيها هو المشكل.

(١) ينظر: ابن كمال باشا، أسرار النحو، تحقيق: د. أحمد حامد، ط٢ (عمان: درا الفكر، ١٤٢٢هـ)، ٩٨. ابن عقيل، المساعد، ١-٤٥٢.

(٢) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤-٢١٧١. ابن هشام، أوضح المسالك، ٢-١٣٩.

المبحث الثاني:

خروجهم على شروطهم «في البابين» أسبابه الحقيقية، ومبرراته التفسيرية[1].

عُلِمَ بَدْءاً اشتراطُ النُّحاةِ «في البابين» كون المشغول عنه المتنازع عنه، والمرفوع المتنازع عليه، ثم خروجهم عليه بإدخالهم المنصوب على الظرفية والمجرور في التنازع.

وقد كان لهذا من ورائه ما يعلِّله ويفسِّرُه من أمور:

أولها:

أنَّه سنَّةٌ في أبواب النحو كافَّة؛ إذْ يُبدأ بمسألةٍ هي الأصل فيه، ثم يفرعون عليها ويدخلون فيها ما يشبهها، ثم ما يتعلق بها، ثم ما يحتمل إدراجه معها، كما هو في باب الابتداء المختصّ بالمبتدإ والخبر، والمنتقل بعدُ إلى الخوض في مسألةِ الخلاف بين الفريقين (البصريين والكوفيين) في الابتداء بالفاعل، نحو زيدٌ قام. ثم الخروج عليه إلى مسألة تعدد الخبر، وهل هو تعدُّدٌ له أم عطف عليه بعاطفٍ مقدَّرٍ ذكرُه. أم أنه وصفٌ له، كما في قولنا: زيدٌ شَهْمٌ جوادٌ كريمٌ.

ثانيها:

أنَّه لا يسمح في النحو للعامل الواحد العمل في أكثر من معمولٍ إن كان مفعولاً مقدَّماً عليه، وضميره متأخرٌ عنه، أو كان فاعلاً مقدماً عليه، وضميره متأخرٌ عنه. ولذا منع البصريون كون المبدوء به في نحو زيدٌ جاء أنْ يكون فاعلاً، وكذلك في الاشتغال يفعلون؛ كي لا يُجمع للعامل الواحد عملٌ في ذات المستوى بين فاعلٍ وضميره، أو مفعولٍ وضميره.

(١) الكلام في هذا مبسوطٌ في **الإنصاف** لابن الأنباري، م: ١٣ و ١/ ٨٣: ٩٦.

ثالثها:

قياسهم البابين على الفعل والفاعل المقدّر فيما إذا تقدم الفاعل وعُدَّ مبتدأً في نحو زيدٌ قام، وفرقٌ بين التركيبين؛ إذ الفعل يُحكم بفاعله المقدَّم عليه لا محالة بضميره المستتر نحو: زيدٌ جاء. أو الظاهر عند عوده على أكثر من واحدٍ، نحو: الزيدان قاما. أمَّا في الاشتغال فلا يُحكم العامل بالمعمول المقدَّم عليه، وإنْ بدا ظاهراً أنّه له.

وقد كان داعيَهم إلى ذلك دخولُ حالات الجواز، والجواز مع الترجُّح مع النظر إلى ما وراءها من اختلاف الغايات وتباين المقاصد.

وهم في قياسهم هذا مصيبون مستمسكون بالأصول، مصيبون من حيث إيجابهم حذف العامل فيه ليقابل الابتداء في قوة التعبير به والعناية بالمتصدِّر فيه، مستمسكون بالأصول في تقديرهم المحذوف من المذكور نفسه لفظاً ومعنًى، أو معنًى دون لفظ. كما يحصل في المقيس عليه.

ففي قولهم زيدٌ قام، نجد أن الفاعل حقيقةً هو زيدٌ لا محالة شاء المانعون أم أبوا بإضماره بعده. أما في قولهم زيداً ضربته فزيداً ليس المفعول به للفعل بعده لا محالة، وإنْ بدا ظاهراً أنّه له؛ إذْ يجوز كونُه لغيره بتقديره حسب غرض المتكلم، بـــ أرأيت، أو أعني، أو أقصد، أو أخصُّ؛ دلَّ على هذا أنهم عند عمل الفعل - في الاشتغال - في سببيه يقدرون له ما يناسبه، وقد يبعدون. كما في قولهم: أأنت زيداً ضربت أخاه، أنه على تقدير: أضربت أخاه ضربت زيداً ضربتَه ضربته،[1] وهو مما لم يسبق إليه أحد.[2]

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤/ ٢١٧٣.

(٢) ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: محمد البنا، ط١ (القاهرة: دار الاعتصام، ١٣٩٩هـ)، ١٢٨، ١٢٩.

رابعها:

أنَّ الظاهرة المهيمنة على النحو العربي في أكناف نظرية العامل هي ظاهرة التخصيص؛ حيث يُلجأ فيها إلى تخصيص كلِّ عاملٍ بما هو له، وكلِّ معمولٍ بصاحبه، ثم يكون الإدخال تبعاً على البدلية، أو التوكيد، أو الوصفيَّة أو العطف أو التنازع أو الاشتغال أو التضمين، فلا يسمح فيه بتعدد الفعل ولا المفعول به (في غير بابه) ولا الفاعل إلا على ما ذكرتُ. في مقابل السماح بتعدد الأخبار والأحوال والصفات والظرف والجار والمجرور لأصحابها، وإنْ كان التخصيص فيها يدخل من جانبٍ آخر وهو عدم عودها أو تعلُّقها إلا بواحدٍ في سياقها.

المبحث الثالث:

في بنائهم قواعد الاشتغال على نصف الحقيقة، المعتمد والمنهج، مآخذ وتقويم[1]:

أقول هنا: إنَّ بابي التنازع والاشتغال - كما هو معلوم - مبنيَّةٌ قواعدهما على التصوُّر التكميلي للتراكيب فيهما، لا على ما يرد ظاهراً منهما. وعن التصوّر يتولد التقدير، وبالتقدير يُتوصَّل إلى المحذوف والمضمر، وحتى يكون التقدير صائباً في محلِّه لا بدَّ فيه من ضوابط من حيث:

- قوة المعنى.
- إظهاره للغرض المراد.
- إبرازه للقصد الموجه.
- توافق المعاني.
- تناسق التعبير.
- إبانة التمايز والتخالف.
- تناسب الأطراف.

ونحن عند إرادتنا الحكم في مسائل الاشتغال فإنَّا أوَّلاً نأتي إلى شواهده، واضعين بين أعيننا السؤال عن غاية التركيب. وإنَّا إذا ما أتينا إلى أوَّل ما يرد من تراكيبه: زيداً أكرمته، وتقدير الحذف فيه لدى النحاة بـ: ضربت زيداً ضربته؛ اضطرب في النفس سؤالٌ عن الهدف المقصود من تصدير التركيب بمنصوبٍ متلوٍّ بفعلٍ ناصبٍ لضميره، مستنتجاً مما قدِّر له. أفيكون الهدف التوكيد حصراً للمعمول بين عاملين، أحدهما عمل في ضميره على الحقيقة، والآخر متصوَّرٌ عمله فيه على التقدير.

(١) الكلام في موضوع التنازع والاشتغال مبسوطٌ في الإنصاف لابن الأنباري، م: ١٣ و ١/ ٨٣: ٩٦.

ثم إنّا إنْ قلنا بهذا تساوى المسوقُ في تركيبه مع قولنا ضربتُ زيداً إيَّاه، وضربتُه زيداً، من حيث الثاني بدلٌ فيه معنى التوكيد.

ولو فعلنا لحكمنا بتساوي التراكيب في المعنى والمراد والدلالة مع اختلافها في التكوين والتوزيع، ومعلومٌ أنَّ تغير المباني مؤدٍ إلى تغير المعاني، ناهيك عنْ سذاجة المعنى وبدئية التقدير في نحو: جاوزت زيداً مررت به، أو لابستُ الدار قعدتُ فيها، أو أهنت زيداً ضربت أخاه، وكذلك فُعِل في التنازع، إذْ قالوا به في قوله - سبحانه -: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾[1] ولو كانه لكان التقدير آتوني قطراً أفرغ عليه قطراً، وهو خطأ ولو أنَّا قلنا بهذا وذاك ما خرجنا من البابين بعظيم، وإنَّما كان المعنى البياني والغرض البلاغي قائدنا إلى تقدير المحذوف.

ولذا فإنِّي أقول في المنصوب مصدَّراً - في الحقيقة - إنه منصوب بعامل آخر لا علاقة له بالمذكور ولا صلة، وإنما أُتي بالمنصوب مجرّداً من عامله، مصدَّراً للفت النظر إليه، والتذكير به دونما العامل فيه؛ بناءً على علم السامع المسبق به؛ توفُّراً على العناية بالحدث الملقى بعده مخبراً به مؤكَّداً ففي قولهم: زيداً مررتُ به. يكون التقدير منبوراً على الاستفهام التذكيري: رأيت زيداً، يتلوه الحدث المراد الإخبار به.

وقد توصلنا إلى هذا بأمور عدة:

أولها:

ما ساقوه من شواهد الاشتغال الصناعية أو المنقولة عن العرب، أو الواردة في القرآن الكريم من حيث بدئها جميعها بمنصوب إما معرفة وإما نكرة فيها معنى العموم الذي يرقى بها مؤهلاً إيَّاها للابتداء بها، أو اللفت إليها والتذكير بها نصباً على ما عدَّ أنه اشتغال.

(١) الكهف: ٩٦.

نحو قوله – سبحانه –: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾[1]؛ إذ التقدير: «وكذلك جعلنا لهم القمر من المعجزات والبينات على قدرة الله وإرادته»[2]، وقوله – سبحانه –: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[3]. ففي الآيتين لفتٌ إلى آياتٍ من عظيم قدرته سبحانه، وبديع صنعته جلَّ شأنه.

ثانيها:

ما جاء من تراكيب جاء فيها ما يصحُّ تقديره الناصبُ لمعمول قد اشتغل العامل فيه بسببيه، كما في قوله – سبحانه –: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾[4]. فالموصول (من) جاء الناصب له الفعل (أرأيت) وقد تلاه تركيبٌ يصحُّ تقدير العامل بعده مشغولاً عنه بسببيه (الهاء) في (عليه)، في حالِ عدم إيراده فيما هو مثله من التراكيب.

ثالثها:

أنه لو ذُكر العامل ظاهراً في المعمول المصدَّر منصوباً ظاهراً لانصرف الذهن إلى العاملين معاً، إلى العامل اللافت المنبِّه، والعامل الحادث المترتب. فلو قيل في زيداً مررت به: أعني زيداً مررت به، في سياق واحدٍ متَّصل لانصرف الذهن إلى كلا العاملين معاً (أعني) و(مررت به)؛ بما يحدث التناقض في فهم المراد.

رابعها:

بناءً على دلالة السؤال المفترض على المقدَّر المحذوف في اعتبار النحاة واعتبار تقديرنا، ففي الأول، أي في تقدير النحاة فإنَّ التركيب يكون جواباً عن سؤالٍ؛ طلباً لتحديد المعمول، ففي نحو: زيداً أكرمتُه، والكتابَ قرأتُه، يكون:

(١) يس: ٣٩.

(٢) محمد الكتاني، تفسير القرآن الكريم للكتاني، درس صوتي على موقع الشبكة الإسلامية، www.islamweb.net، برقم ٣٥٧.

(٣) القمر: ٤٩.

(٤) الفرقان: ٤٣.

مـنْ أكرمـت؟ ومـاذا قـرأت؟، بنـاءً عـلى علـم الطرفـين بحـدثٍ يطالـب الأوَّل منهـما الثـاني تحديـد المحـدث بـه لـه، وفي الثـاني عـلى اعتبـار التركيـب جوابـاً عـن اسـتفهام لفتـيٍّ تنبيهـيٍّ لتوجيـه النظـر نحـو المتقـدم لإثبـات المتأخِّـر عنـه لـه توكيـداً، بنـاءً عـلى إرادة الأوَّل إعـلام الثـاني بـما يجهلـه محدّثـاً عـن شيءٍ أو شـخصٍ لـه بـه سـابق علـم، وحينهـا يكـون: أرأيـت زيـداً! نعـم، ومـاذا عنـه؟ أو: ومـاذا حصـل؟ فيكـون الجـواب: مـررت بـه.

خامسها:

تناقـض معـاني التركيـب بعـد التقديـر فيـه عـلى مـا ذهبـوا إليـه، وتناسـبها عـلى مـا ذهبنـا إليـه. وتوضيحـه بتمثيلـه:

أولاً:

في قولهـم: أزيـداً أنـت ضاربـه؟ يكـون تقديـر المحـذوف: أتـضربُ زيـداً أنـت ضاربـه، فيتحصـل بـه تركيبـان متباينـان في سـياق واحـدٍ، فباجتـزاء صـدره وهـو «أتـضرب زيـداً» نجـد الاسـتفهام فيـه إمَّـا عـن حـدثٍ لا يُعلـم بحقيقـة وقوعـه مـن قبـل المسـتفهم، وإمَّـا اسـتفهامٌ اسـتنكاريٌّ للحـدث نفسـه. في حـين أنَّ جزءهـا الثـاني وهـو أزيـداً أنـت ضاربـه؟ يـدل عـلى اسـتفهام اسـتنكاريٍّ موجَّـهٍ مـنْ أجـل الواقـع عليـه الحـدثُ توبيخـاً أو تأنيبـاً.

وأمـا عـلى قولنـا يكـون التقديـر فيـه بالفعـل رأيـت، أي: أرأيـت زيـداً أنـت ضاربـه؟ فيكـون الاسـتفهام منصبّـاً عـلى العبـارة بأكملهـا إمـا للتقريـر، وإمـا للمواجهة بعلـم المتكلـم بحصـول الحـدث مـن المتوجَّـه إليـه.

ثانياً:

في قولهـم: زيـداً إذا ألقـاه أكرمـه، في هـذا ومـا هـو مثلـه يكـون التقدير مستخلصاً مـن دلالـة النـوع التركيبـي، وهـو الـشرط هنـا. والـذي يكـون بالفعـل «أخـصُّ» فيكـون: أخـصُّ زيـداً إذا ألقـاه أكرمـه، وذلـك أنَّ الـشرط مضمَّـنٌ معنـى التخصيـص.

ويكون الاشتراط حينئذٍ في الحدث على المتقدم عليه، وهذا بخلاف تقديرهم إيَّاه إذا ألقى زيداً ألقاه أكرمه. حصراً على معنى البدل التوكيدي.

ثالثاً:

في قولهم في: لقيت زيداً أو عمراً كلمته يكون التقدير: لقيت زيداً أو كلمت عمراً، بما لا يايز بين التراكيب المتخالفة، ولكن لما كان الغرض المسوق لأجله التركيب مصدراً بمنصوبٍ حذف العامل فيه تنبيهاً إليه على المباشرة، ولفتاً للنظر إلى المترتب عليه على المتابعة.

رابعاً:

أنَّ على تقديرنا الأول أي بالفعل «رأيت» بمعنى «تعرف» أو على الثاني بالفعل «أخصُّ» ينصب المتقدم بعد أدوات الاستفهام إلا الهمزة، ففي نحو: هل زيداً أكرمته يكون: أرأيت زيداً! هل أكرمته؟ أو على كون المنصوب جزءاً من جملةٍ اعترض بها بين الاستفهام والمستفهم به بتقدير: هل – أخصُّ زيداً – أكرمتَه؟

علماً بأنَّ جمل الاعتراض قد تكون أولاً في الظاهر، متوسطةً في الحقيقة، كما في قولنا: لقد – زيداً سمعته – نادى الصلاة جامعة، وقولهم: أنا زيداً أكرمته، بتقدير: أنا – أخصُّ زيداً – أكرمته، بحسب غرض المتكلم: أو أعني، أو أقصد، أو أرأيت.

ففي هذا ونحوه يتجلى تخالف معاني العبارة عند تقديرهم العامل في المنصوب ذا صلةٍ بالمذكور، وعند تقديرنا نحن آخر. فعلى تقديرهم بـ هل أكرمته يكون الاستفهام حول الحدث، أما على تقديرنا فحول الذات.

المبحث الرابع:

التنازع والاشتغال في أبواب النحو، المكانة والموقف[1]:

فيما سقناه تفسيراً لظواهر البابين تعليلاً لما ذهبوا إليه، من حيث عدِّهم ما جاء من شواهد الباب الإعمال «تنازعاً» وباب ما صُدِّر بمنصوب متلوٍّ بعامل ناصبٍ لضميره اشتغالاً - أقول إننا - إنْ كنَّا نأخذ عليهم شيئاً مما ورد فيه فإنَّا لا ننفيه، ولا ندعو إلى نقضه وذلك لأسباب عدَّة، منها:

أوَّلاً:

رقمهم على صدر بابه - أي التنازع - أنَّ الجواز حكم طرقه، وإنما الخلاف في أولاهما به، وأقلُّ منه باب الاشتغال؛ إذْ لم يحكموا بوجوب النصب إجماعاً إلا في بعض من أحوال مجيئه، وإنَّما هو بعدُ حكم الأكثر على الأقلِّ ورواداً، مجيئاً على هيئة معينة. فكان أنْ حكموا بالوجوب، بدءاً على بعضٍ منها، ثم بيَّنوا خروجاً عليها فقالوا بالترجح، ثم قالوا بالجواز أو الاستواء. مثاله في توجيههم قوله - سبحانه -: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[2] حيث ذهبوا إلى جواز نصب المشتغل عنه، ثم على السواء، ثم قالوا بترجُّح النصب لإزالة ما يحتمل الوصفية[3].

ثانياً:

أنَّ باب التنازع لم يرد بهذا الاسم في جميع كتب النحو، وإنما في بعض منها، بل إنَّ بعض النحاة لا يذكرون اسم التنازع البتة عند إعرابهم ما عُدَّ منه كأبي

(١) الكلام في موضوع التنازع والاشتغال مبسوطٌ في الإنصاف لابن الأنباري، م: ١٣ و ١/ ٨٣: ٩٦.

(٢) القمر: ٤٩.

(٣) وذلك أنَّ نصب المشتغل عنه (كلَّ) يوضح أنَّ الفعل (خلقناه) ليس وصفاً له، وإنَّما هو فعل لقوله (إنَّا)، ويثبت مذهب أهل السنة والجماعة في خلق الله عز وجل وتقديره، في أنَّه - سبحانه - خلق كلَّ شيءٍ بمقدار قدَّره وقضاه؛ فعلمه ومشيئته وتقديره سابق ثابت. ينظر: محمد الطبريّ، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد شاكر، ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ)، ٢٢-٦٠٦. أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تحقيق: صدقي جميل، ط ب، (بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ)، ١٠-٤٨.

حيان، وإنما يكتفون باسم «الإعمال» ثم يُردف قائلاً: فإما أن يكون العامل الثاني على مذهب البصريين، وإما الأولَ على مذهب الكوفيين.(١)

ثالثاً:

أنَّ الأصل فيما يختصُّ به البابان (الاشتغال والتنازع) ما وجدا من أجله تحديداً، وهو ما أوجب حكمهما بدءاً، وما الإدخال بعدُ إلا توسعاً لمزيدٍ من التفصيل والمقابلة والتعليل والتدليل.

وكما ذكرنا قبلُ هو سنةٌ من سنن النحو في أبوابه.

رابعاً:

أنَّ ما اشترطه النحاة في البابين إنما هو مما يقوي في المسألة حكمَها، وإنْ ظهر لنا بدءاً أنه مما يضعفها. فمثلاً اشتراطهم الرابط لم يكن إلا ضبطاً للمسألة.

يقود إلى هذا أسبابٌ عدَّة:

أولها:

أنّه لو لم يوجد بين العوامل – أي العاطف – لكان بعضها بدلاً من بعض، فكيف يقال: قام قعد زيدٌ، فالأفعال لا تنصبُّ متتاليةً على معمولٍ دون عاطف. وهي بهذا خلاف الحال الذي يؤتى به معطوفاً على مثله، وغير معطوفٍ تعدّداً، نحو جاء زيدٌ ضاحكاً مستبشراً، ومع هذا لا تتعين المعية فيه إنْ تعدَّد دون عطف، كما في قوله – سبحانه –: ﴿تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً﴾(٢) أي ركعاً في حال ثم سجَّداً في الأخرى. أمَّا مع العطف فلا تكون الثانية إلا للذي الأولى له.(٣)

---

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤-٢١٦٩.

(٢) الفتح: ٢٩.

(٣) ينظر: ابن جني، الخاطريات، تحقيق: ذو الفقار شاكر، ط ب (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ت ب)، ٥٩. مكي القيسي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: د. حاتم الضامن، ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ)، ٢-٦٧٩.

ثانيها:

قياسهم وحدة التركيب بوجود العطف على وحدته بوجوده في الإضافة، في نحو: «قطع الله يد ورجل من قطع الطريق»[1] على اعتبار إضافة اللفظين لـ «من». وهو رأي المبرد.[2].

ومثله قول الشاعر:

كأنَّ صُغْرى وكُبْرى مِنْ فَواقِعَها حَصْباءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنْ الذَّهبِ[3]

أراد صغرى وكبرى فواقعها، وذلك أنَّ «فعلى» «أفعل» لا تستعمل نكرةً، وهذا يدفع عنه قول من تعقبه في بيته هذا[4]، «فقد عابه بعضهم لكونه استعملها نكرة، وهذا الضرب من الصفات لا يستعمل إلا معرفة، والاعتذار عنه أنه استعملها استعمال الأسماء لكثرة ما يجيء منه بغير تقدم موصوف، وعلى أنَّ (من) المذكورة زائدة، (كبرى) مضافة إلى (فواقعها)»[5]. فكانت قوة هذا التركيب في طلبه الظاهر كقوة المضاف في طلبه للمضاف إليه؛ إذْ تتوالى العوامل متعاقبةً حثيثةً في طلبه.

ثالثها:

أنَّ وجود الواو مما يدلُّ على الاكتفاء بالمذكور للاثنين معاً، كما هو في قول الشاعر:

---

(١) ينظر: ابن عقيل، شرح الألفية، ٢-٨١.

(٢) ينظر: محمد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، ط ١ (القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٤١٥هـ)، ٢-٨١.

(٣) لأبي نواس. ديوان أبي نواس، تحقيق: أحمد الغزالي، ط ب (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٥٣)، ٣٤. عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٤، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ)، ٨-٢٧٧.

(٤) ابن جني، الخاطريات، ٧٣. علين بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ)، ٤-١٣٩.

(٥) محيي الدين درويش، إعراب القرآن وبيانه، ط٤، (دمشق: دار ابن كثير، ١٤١٥هـ)، ٥-٥٨٢.

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمدِينَةِ رحلُه فَإِنِّي وقيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ؟[1]

إذْ اكتفى بخبرٍ واحد.[2]

رابعها:

أنَّ العاطف أو الجامع «الواو» يأتي على معانٍ عدة، فيكون للمعية «معية الوصف»، كما في وقوعه بين الأحوال، نحو: جاء زيدٌ ماشياً وهو يضحك. كما أنه يأتي تعديداً للعوامل لغرض المقابلة في التنازع، وأعني بالمقابلة هنا ما تعبر به العرب عند إرادتها تعظيم شيءٍ أو إبرازه من إفراده في مقابل جمع له أو لغيره. ولإيضاح هذا أضرب مثلاً قولنا: قام وصلى ودعا زيدٌ، فما يلحظ هنا هو كثرة الأعمال للعامل الواحد تعظيماً، ولو أنَّنا قلنا «قام زيدٌ صلى زيدٌ ودعا زيدٌ» ما تحصل لنا منه ذلك الغرض، بل لكانت دلالة التركيب الاعتراضُ على كثرة الأفعال من محدثها تأفّفاً وطلباً للكف، وبينهما عظيم فرق.

إضافة إلى مجيئه للتعداد، وذلك بين الجمل المتخالفة من حيث الاسمية والفعلية، نحو: «قام زيدٌ وقعد عمرٌو. أو عمرٌو قام وزيدٌ قعد».

وللتباين بين الجمل المتخالفة نحو: قام زيدٌ وعمرٌو ذهب، أي على معنى «بينما» بينما قام زيدٌ عمرٌو ذهب.

وللفرق بين المتعاطفين، كما في قوله – سبحانه –: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾[3] إذْ جاءت للفرق بين الحزبين على المقابلة، على تقدير: فمنهم شقيٌّ ومنهم سعيدٌ.

---

(١) لضابيء بن الحارث. ابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: د. عباس الصالحي، ط١، (بغداد: دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ)، ٣٧٧. بدر الدين العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق: أ.د علي فاخر وآخرين، ط١، (القاهرة: دار السلام، ١٤٣١هـ)، ٢-٧٨١.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١-٣٨. أبو العباس المبرد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد إبراهيم، ط٣، (القاهرة: دار الفكر، ١٤١٧هـ)، ١-٢٥٣. العيني، المقاصد النحوية، ٢-٧٨١.

(٣) هود: ١٠٥.

كما أنه يأتي لمعية الحدث، كما في وقوعه بين الأوامر، كما في قول الشاعر:

فقلتُ أدعي وأدعوَ إنَّ أَنْدى لصوتٍ أنْ يناديَ داعيانِ[1]

دلَّ عليه تعليله بعدُ بقوله: إنَّ أندى لصوتٍ أنْ يناديَ داعيان.[2]

وأخيراً وليس بآخر مجيئه للصرف «عند الكوفيين» قبل المضارع المنصوب[3] كما في قول الشاعر:

لا تنْهَ عَنْ خلقٍ وتأتيَ مثلَهُ عَارٌ عليكَ إذَا فعلْتَ عَظِيمُ[4][5]

خامسها:

أنَّنا في النحو لا نقذف الصخر في البئر، وإنما نقلب أوجه المعاني في أوعية المباني؛ فلا يُستطاع فيه القطع بوجهٍ واحدٍ في كثير من مسائله وشواهده. وهذا مكمنٌ للإعجاز في هذه اللغة العظيمة التي أرادها الله لغة كتابة. فكانت الآية الواحدةُ بأوجهٍ من القراءات، والقراءةُ بأوجهٍ من الإعراب، والإعراب بأوجهٍ من المعاني.

أضرب لهذا مثلاً قوله – سبحانه –: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۝ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ

(١) لدثار بن شيبان النمري هبة الله بن الشجري، مختارات شعراء العرب، عناية: محمود زناتي، ط١ (مصر: مطبعة الاعتماد، ١٣٤٤هـ)، ٣-٦. جلال الدين السيوطي، شرح شواهد المغني، عناية: أحمد كوجان، ط ب، (لجنة التراث العربي، ١٩٦٦م)، ٤-٨٢٧.

(٢) ينظر: عثمان بن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر قدارة، ط ب (بيروت: دار الجيل، ١٤٠٩هـ)، ٢-٨٦٤. محمد الجوجري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف الحارثي، ط١ (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي، ١٤٢٣هـ)، ٢-٥٣٠٧.

(٣) ينظر: عبدالرحمن الزجاجي، حروف المعاني والصفات، تحقيق: علي الحمد، ط١ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م)، ٣٨. ابن الأنباري، الإنصاف، ٢-٥٥٦.

(٤) لأبي الأسود الدؤلي، أو للمتوكل الكناني، المقاصد النحوية، ٤-١٨٧٦. محمد المستعصمي، الدر الفريد وبيت القصيد، تحقيق: د. كامل الجبوري. ط١ (بيروت: دار الكتب العالمية، ١٤٣٦هـ)، ١١/ ١٩٥.

(٥) ينظر: المراجع السابقة.

عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْماً تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴿٣٧﴾﴾[1]

نجد أنَّ النحاة قالوا في إعرابها على قراءة البناء للمجهول في الفعل (يسبح)[2] بتعلق الجارّ والمجرور (في بيوت) بالفعل (يسبّح)، وكذلك على قراءة البناء للمعلوم فيه، على أنْ يكون لفظ «رجال» فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ يدلُّ عليه المذكور، على تقدير: (يسبح رجالٌ)[3].

ثم أتيتُ أنا لأقول بتعلُّق الجارِّ والمجرور «في بيوت» بمحذوفٍ خبرٍ مقدَّم على المبتدأ الذي هو لفظ «رجال» وقد جوَّز ذلك - رغم طول الفصل بينهما - تساوي طرفي التركيب في الوصف طولاً.

لذ كان بإمكاني أنْ آتي الآن لأقول أنَّ التقدير في نحو: زيداً أكرمته: أرأيت زيداً! أكرمته! ليكون جواباً عن سؤال مقدَّر بـ: وماذا عنه؟ بناءً على الجواب المردوف بسؤاله: نعم. وفي نحو: هل زيداً مررتَ به: هل - أخصُّ زيداً - مررتَ به، أو أعني، أو أخص، أو أقصد؛ كما استطاع علماؤنا من قبلُ القول أنه بـ «جاوزت زيداً مررت به، فيكون جواباً عن سؤالٍ شكيٍّ بـ: هل مررت بزيدٍ؟!

سادسها:

لما يتضمنه البابان من بديع التصور، وعظيم الاقتدار على الحكم بناءً عليه، يحثنا درسه على إعمال الفكر وإجالة النظر.

فشواهد النحو لم تكن - في رأيي - محطَّ خلافٍ شقاقيٍّ بقدر كونها محطَّ براعةٍ في التأويل وإظهار اقتدارٍ في التوجيه، ودليل عبقريةٍ في الإدراك وُفِّقُوا إليه توفيقاً مقصوداً.

---

(١) النور: ٣٦ و ٣٧.

(٢) وهي قراءة ابن عامر وأبي بكر. ينظر: عبدالرحمن ابن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط ٥ (بيروت: دار الرسالة، ١٤١٨هـ)، ٥٠١. أحمد بن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط٢، (مصر: دار المعارف، ١٤٠٠هـ)، ٤٥٦. ابن هشام، المغني، ٢-٧٤٠.

(٣) ينظر: المراجع السابقة.

يلحظ ذلك في كتابات الزمخشري جليّاً في توجيهاته الإعرابية لآيات الذكر الحكيم؛ حتى أنَّ أبا حيان رغم مخالفته إيّاه في المذهب لم يكن يجد عن تقديراته محيصاً، ولا عن تأويلاته مناصاً؛ فلا يزال يذكرها ويكررها وإن كانت له عليها مآخذ.

فإن قيل: وماذا عن كتاب الإنصاف وما فيه من مسائل الخلاف! قلنا: لم تجمع هذه المسائل مما تفرقت فيه على هذا النحو إلا بأخرةٍ على يد الأنباريّ، ثم إنَّ الوقوف منها موقف المتشدد كما فعل ابن مضاء قبلُ ليس بالصائب - حقيقة - وإنما هو أنْ كان النحو مجالهم في التخير والانتقاء من العوامل والمعمولات، الظواهر والخفيات، يقدمون ويؤخرون، يؤهلون ويضعفون، يعملون ويهملون؛ بناءً على الوارد المسموع، تقعيداً وترتيباً وتفهيماً وتبويباً.

سابعها:

أنَّنا إنْ دعونا إلى حذف البابين، أو إلى حذف أحدهما لما ذُكر آنفاً فلسوف نجدنا - تباعاً - داعين إلى نقض النحو بأكمله؛ إذْ ليس التنازع إلا وجهٌ للاشتغال، وما الاشتغال إلا وجهٌ من الابتداء، وما الابتداء إلا وجهٌ من الوصف.

فنحن نقول في نحو: زيدٌ قام وقعد أبوه جملةٌ ابتدائيةٌ من مبتدأ وخبر، فيها عطف جملةٍ فعليَّةٍ على مثلها، ثم نقول في: قام وقعد زيدٌ تنازعٌ من عوامل عدَّةٍ ومعمولٍ واحدٍ يتنازعاه. ثم نقول في: زيداً قام وقعد أبوه اشتغال تقدم فيه منصوبٌ تلاه ناصبٌ لضميره. ثم نقول في: زيدٌ رجلٌ قام وقعد أبوه جملة ابتدائية من متبدأ وخبر يتلوه وصفُه.

فالعلاقة بين تراكيب العربية علاقةٌ جدلية طردية، نقض أحدها يؤدي إلى نقض الآخر تباعاً، كخيوط الغزل القوية بنسجها الضعيفة بسلٍّ واحدٍ منها. فما زيدٌ قام إلا قام زيد أفَيَعْني هذا إلغاء هذه المسألة من باب الابتداء لأنه الفاعل في المعنى والحقيقة.

الخاتمة

جدلٌ دائرٌ حول مسائل البابين، واعتراضات كثيرةٌ عليها سيقت لتجاوزهما، وتساؤلاتٌ أملتها طبيعة التقعيد النحويّ، وضوابط واشتراطاتٌ أوجبها النحاة في التصور التكميلي، كل ذلك كان دافعاً حثيثاً وسبباً ملحّاً لإثارة موضوع أهميَّة البابين، ومدى الحاجة لدراستهما، وحقيقة مكانتهما، وموقفنا نحن مما تقدَّم.

ولما ذكرنا هنا كان هذا البحث مستقصياً سبل الإنصاف، لا إنصاف مسائل الخلاف، وإنما إنصاف مواقف النحاة مما ورد من شواهد عُدَّ بعضها من باب التنازع، وبعضها الآخر من باب الاشتغال.

وقد تبين مما أوردنا في بحثنا هذا كونه وتكوينه جانباً مكمِّلاً لجوانب التقعيد التقليبي لتراكيب العربية، التي يطبق ما يشترط فيها حالة كونها مبدوءاً بها عليها حالة كونها مختوماً بها، والتي لمسنا فيها عبقرية الإدراك وشمول التصور وسعة الفهم، والتي ما كان منها ما كان إلا ليحاط بتلك اللغة في ذات وقت تجنب تغييب شيء من المورد منها لتغاير المراد في شيء.

وإنْ كان ثَمَّ قصورٌ أو نقصٌ فما هو إلا لكونه عملاً بشريّاً، وإنْ كنا مؤمنين تصديقاً، وموقنين جزماً بأن التراث اللغوي العربي إنما هو توفيقٌ مقصودٌ منْ ربِّ العالمين، القائل في كتابه المبين: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾[1].

وإنَّا لما سُقناه مفصَّلاً في المبحث الأخير من هذا البحث لا ندعو بحال إلى تهميش أحد البابين أو تجاوزه فضلاً عن حذفهما معاً، أو إلغاء تعليمهما، وإنْ كنا نرى لمسائل فيهما مصطلحات نقترحها لتناول شواهدها على نحو أدق وشكلٍ أفضل، وإلَّا فإنهما مكملان لأبواب النحو المتفق على ضرورتها واستحالة الاستغناء عنها، والتي هي في سننها مثلهما: الابتداء، الفاعلية،

(١) القيامة: ١٩.

المفعولية. فما قولنا: زيدٌ قام وقعد إلا الوجه الأمامي لقولنا: قام وقعد زيدٌ. وما قولنا أكرمتُ وأضفتُ زيداً إلا الوجه الرتيب لقولنا زيداً أكرمتُ وأضفتُ. وما قولنا: زيدٌ قام أو زيدٌ قائم - في الحقيقة - إلا قولنا: قام زيدٌ، أو قائمٌ زيدٌ.

ثبت المراجع

- الأزهري، خالد (١٤٢١هـ) **شرح التصريح على التوضيح بمضمون التوضيح في النحو**، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن الأنباري، أبو البركات (١٤٠٧هـ) **الإنصاف في مسائل الخلاف (بين النحويين البصريين والكوفيين)**، ط ب، بيروت: المكتبة العصرية.
- الأندلسي، أبو حيان (١٤١٨هـ). **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب محمد، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الأندلسي، أبو حيان (١٤٢٠هـ). **البحر المحيط**، تفسيرٌ للقرآن الكريم، تحقيق: صدقي جميل، ط ب، بيروت: دار الفكر.
- الأنصاري، ابن هشام (ت ب). **أوضح المسالك لألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف البقاعي، ط ب، دمشق: دار الفكر.
- الأنصاري، ابن هشام (١٤٠٦هـ). **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، تحقيق: د. عباس الصالحي، ط١، بغداد: دار الكتاب العربي.
- الأنصاري، ابن هشام. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، القاهرة: المكتبة التجارية.
- البغدادي، عبدالقادر (١٤١٨هـ). **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٤، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- ابن جني، عثمان (ت ب). **الخاطريات**، تحقيق: ذو الفقار شاكر، ط ب، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- الجوجري، محمد (١٤٢٣هـ). **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: نواف الحارثي، ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي.

- ابن الحاجب، عثمان (١٤٠٩هـ). **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق: د. فخر قدارة، ط ب، بيروت: دار الجيل.
- الزجاجي، عبدالرحمن (١٩٨٤م). **حروف المعاني والصفات**، تحقيق: علي الحمد، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن زنجلة، عبدالرحمن (١٤١٨هـ). **حجة القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٥، بيروت: دار الرسالة.
- الاستراباذي، رضي الدين (١٩٧٥م). **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، تحقيق: د. يوسف عمر، ط ب، ليبيا: جامعة قار يونس.
- ابن السراج، محمد (١٤١٩هـ). **الأصول في النحو**، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط ب، بيروت: دار الكتب العلمية.
- السليلي، محمد (١٤٠٢ه). **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، تحقيق: الشريف، عبدالله البركاتي، ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
- سيبويه (١٤٠٨هـ). **الكتاب**، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٣، القاهرة: دار الكتاب العربي.
- السيوطي، جلال الدين (١٩٦٦م). **شرح شواهد المغني**، تحقيق: أحمد كوجان، ط ب، لجنة التراث العربي.
- السيوطي، جلال الدين (ت ب)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، ط ب، مصر: المكتبة التوفيقية.
- ابن الشجري، هبة الله (١٣٤٤هـ). **مختارات شعراء العرب**، عناية: محمود زناتي، ط١، مصر: مطبعة الاعتماد.
- الطبري، محمد (١٤٢٠هـ). **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد شاكر، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة.

- ابـن عصفـور، عـلي (١٩٧٧م). **المقـرب**، تحقيـق: عبدالسـتار الجـواري وعبـدالله الجبـوري، بغـداد: رئاسـة ديـوان الأوقـاف.
- ابـن عقيـل، بهـاء الديـن (ت ب). **شرح ابـن عقيـل عـلى ألفيـة ابـن مالـك**، تحقيـق: محمـد عبدالحميـد، ط١، بـيروت: المكتبـة العصريـة.
- ابـن عقيـل، بهـاء الديـن (١٤٠٠هـ). **المسـاعد عـلى تسـهيل الفوائـد**، تحقيـق: محمـد بـركات، ط١، دمشـق: دار الفكـر.
- العينـي، بـدر الديـن (١٤٣١هـ). **المقاصـد النحويـة في شرح شـواهد شروح الألفيـة**، تحقيـق: أ.د. عـلي فاخـر وآخـرون، ط١، القاهـرة: دار السـلام.
- القرطبـي، ابـن مضـاء (١٣٩٩هـ). **الـرد عـلى النحـاة**، تحقيـق: محمـد البنـا، ط١، القاهـرة: دار الاعتصـام.
- القيـسي، مكـي (١٤٠٥هـ)، **مشـكل إعـراب القـرآن**، تحقيـق: د. حاتـم الضامـن، ط٢، بـيروت: مؤسسـة الرسـالة.
- الكتـاني، محمـد (ت ب)، **تفسـير القـرآن الكريـم للكتـاني**، درس صـوتي عـلى موقـع الشـبكة الإسـلامية (www.islamweb.net)، برقـم ٣٥٧.
- ابـن كـمال باشـا، أحمـد (١٤٢٢هـ). **أسرار النحـو**، تحقيـق: د. أحمـد حسـن حامـد، ط٢، عـمّان: دار الفكـر.
- ابـن مالـك محمـد (١٤٢٠هـ) **شرح ابـن الناظـم عـلى ألفيـة ابـن مالـك**، تحقيـق: محمـد باسـل، ط١، الريـاض: دار الكتـب العلميـة.
- ابـن مالـك، محمـد (١٤٠٢هـ). **شرح الكافيـة الشـافية**، تحقيـق: عبدالمنعـم هريـدي، ط١، مكـة المكرمـة: مركـز البحـث العلمـي.
- المـبرد، محمـد (١٤١٥هـ). **المقتضـب**، تحقيـق: محمـد عبدالخالـق عضيمـة، ط١، القاهـرة: لجنـة إحيـاء الـتراث الإسـلامي.

- المبرد، محمد (١٤١٧هـ). **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: محمد إبراهيم، ط٣، القاهرة: دار الفكر.
- ابن مجاهد، أحمد (١٤٠٠هـ). **كتاب السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، ط٢، مصر: دار المعارف.
- محمد عبدالدايم (٢٠٠٦م). **النظرية اللغوية في التراث العربي**، ط١، القاهرة: دار السلام.
- المستعصمي، محمد (١٤٣٦هـ). **الدر الفريد وبيت القصيد**، تحقيق: د. كامل الجبوري، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- أبو نواس، الحسن (١٩٥٣م). **ديوان أبي نواس**، تحقيق: أحمد الغزالي، ط ب، القاهرة: مطبعة مصر.
- ابن يعيش، علي (١٤٢٢هـ). **شرح المفصل للزمخشري**، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.